

قانون لرسوم مراقبة البوليس رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥

لتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وبناء على ما عرضته علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لنسنن بما هو آت :

مادة ١ - تُطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المشردين والمشتبه فيهم أو أى قانون آخر .

لوجب على كل شخص يوضع تحت مراقبة البوليس أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس في الجهة التي يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه العقوبة واجبة التنفيذ سواء أكانت تبعية أم أصلية .

مادة ٢ - هي غير الأحوال التي تنص فيها القوانين على أن وزير الداخلية هو الذي يبين محل المراقبة يجب على من يوضع تحت مراقبة البوليس أن يبين لمكتب البوليس الجهة التي يريد اتخاذها عملاً لإقامته مدة المراقبة .

ل يجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التي يختارها المراقب إذا كانت في دائرة المخافة أو المديرية التي وقعت فيها الجريمة التي أبتوجببت الوضع تحت المراقبة أو في الجهات المجاورة لها وفي هذه الحالة يبين المراقب جهة أخرى لإقامته .

هنا لم يبين المراقب عملاً لإقامته يبين هذا المحل باسم من وزير الداخلية .

لولا يجوز بآية حال أن تختار العزب عملاً للمراقبة إلا بترخيص خاص يصدره وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير .

مادة ٣ - لكل مكتب البوليس الذي يتقدم إليه المراقب أن يخطر مكتب البوليس في الجهة التي عينت لإقامته وأن يرسل إليها مخفورا أو يرسله ورقة طريق تبيح له الذهاب الى الجهة المذكورة في زمن معين على أن يقدم نفسه الى ذلك المكتب في الزمن المحدد له في ورقة الطريق .

مادة ٤ - بعد بكل مكتب بوليس سجل قيد فيه أسماء المراقبين الذين يقيمون في دائرة المركز أو القسم ويذكر في هذا السجل :

أولاً - اسم المراقب ولقبه والعلامات المميزة له وصناعته ومحل إقامته .

ثانياً - منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذي صدر بوضعه تحت المراقبة أو ترتيب عليه ذلك والجهة التي صدر منها .

ثالثاً - تاريخ بدء المراقبة وانتهائها .

رابعاً - اليوم والساعة اللذان يجب التقدم فيهما الى مكتب البوليس .

خامساً - التواريخ التي تقدم فيها عملاً .

المادة التاسعة كل شخص من المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن العام في معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات عند العمل بهذا المرسوم بقانون .

ل يعتبر في حكم المشبوه أيضاً وتسرى عليه أحكام الفقرة السابقة كل هارب من معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات وكذلك كل من يكون هاربا أو مسجوناً لأي سبب ويكون صدر أمر عسكري باعتقاله في أحد المعتقلات السابقة وتبدأ مدة المراقبة في حقه من يوم القبض عليه أو تسليم نفسه للبوليس أو الإفراج عنه حسب الأحوال .

ل يجوز لكل مشتبه فيه بمقتضى الفقرتين السابقتين أن يطلب رفع المراقبة عنه يطلب يقدم للنيابة العمومية الكائن في دائرتها محل إقامته الأصل وعلى النيابة العمومية أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجناح المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الطلب أن يرسل ويكلا للدفاع عنه أمام المحكمة ، فإذا رأت المحكمة أن حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة لا تتوافر في الطالب قررت رفع المراقبة عنه والا رفضت الطلب ويكون حكمها في ذلك نهائياً .

ل يجوز لوزير الداخلية دائماً رفع المراقبة المنصوص عليها في هذه المادة قبل انقضاء مدتها إذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعي ذلك .

ل يعتبر منذرين بحكم القانون باهتبارهم من المشتبه فيهم الأشخاص الموضوعون عند العمل بهذا المرسوم بقانون تحت المراقبة بأوامر عسكرية وكذلك الأشخاص الذين يكونون قد صدر في شأنهم أوامر عسكرية بوضعهم تحت المراقبة ولم تنفذ فيهم سواء لمريمهم أو لوجودهم في السجن أو الحبس لسبب ما وتسرى على هؤلاء جميعاً أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٢ - كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .

ل كذلك تُلغى جميع إنذارات التشرذ والاشتباه التي تسلمت تحت ظل ذلك القانون ومع هذا فإن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

مادة ١٣ - لكل وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

لأن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد هاشم القراشي

وزير الداخلية

محمد هاشم القراشي

شادة ١١ - يجوز لوزير الداخلية في سبيل تحديد محل إقامة المراقبين تنفيذ الأحكام المادتين الثانية والعاشر أن يبين منطقة خاصة للمراقبين .
و يصدر بالتنظيم الإداري لتلك المنطقة قرارا منه .

شادة ١٢ - هي غير حالة المراقبة بسبب الافراج تحت شرط يجوز لوزير الداخلية اعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة على ألا يزيد هذا الإعفاء على نصف تلك المدة .

شادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكما من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون .

شادة ١٤ - شح عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في إحدى الأحوال الآتية :
(أولا) إذا وجد جائسا أو مختبئا في مكان ليس لوجوده به سبب مقبول وكان حاملا سلاحا أو كان مجتمعيا مع شخصين أو أكثر وكان أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملا سلاحا .

ويعد من الأسلحة تطبيقا لهذا النص : عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح البلط والنبات والعهى الغليظة المعروفة باسم (الدبوك) وكل آلة أخرى يمكن استعمالها في القتل أو من شأنها أحداثه .

(ثانيا) إذا وجد متكررا بأى شكل خارج سكنه .

(ثالثا) إذا وجد خارج سكنه حاملا لغير سبب مقبول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المجال المغلقة أو التي يمكن استعمالها في ارتكاب السرقات كالملبريد أو الأجنة أو الكاشة أو العتلة .

(رابعا) إذا وجد حاملا أو محرزا لغير سبب مقبول مادة مفروقة أو كاوية أو قابلية للانتهاب أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم المواشى أو أحداث حريق أو إتلاف مزروعات .

(خامسا) إذا وجد حاملا أو محرزا نقودا أو أشياء ذات قيمة إذا لم لم يستطع إثبات مصدرها ولم تكن لديه وسائل مشروعة ومعروفة تبين حصوله عليها .

شادة ١٥ - الأحكام الصادرة تطبيقا للمادتين السابقتين تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

شادة ١٦ - لفند وجود قرائن قوية على أن شخصا من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو من صدر حكم بانذارهم ارتكب جريمة أو شروعا فيها أو جنحة مما يجوز الحكم فيها بالحبس يحول مأمورو الضبطية القضائية في هذه الحالة السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادتين ٥٠ و ٥١ من قانون تحقيق الجنايات المختلط دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في تلك المواد .

شادة ١٧ - لا يجوز أن يوضع تحت المراقبة من يقل سنه عن خمس عشرة سنة ميلادية .

شادة ١٨ - تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على تاريخ العمل به .

سادسا - كل تغيير في محل الإقامة .

سابعا - كل إعفاء من قيود المراقبة .

لوتلصق في السجل صورة المراقب الفوتوغرافية الى جانب البيانات الخاصة به .

شادة ٥ - لعل المراقب أن يتخذ له سكا في الجهة المصينة لمراقبته فإذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ سكا يرى مكتب البوليس أنه تتعذر مراقبته فيه عين له مكانا يأوى . اليه ليلا ، ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو مقر العمدة .

شادة ٦ - يسلم مكتب البوليس الى المراقب المفيد لديه تذكرة تدون فيها البيانات والواجبات المنصوص عليها والمفروضة في المادتين الرابعة والسابعة وتلصق على التذكرة صورة المراقب الفوتوغرافية .

لوعلى المراقب أن يحمل على الدوام هذه التذكرة وأن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب .

شادة ٧ - يجب على المراقب أن يقدم نفسه الى مكتب البوليس الذى يكون مقيدا به في الزمان المعين في تذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع .

لويجب عليه أيضا أن يكون في سكنه أو في المكان المعين لماواه عند غروب الشمس وألا يرحله قبل شروقها ، كما يجب عليه أن يحظر العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ . على حسب الأحوال قبل مبارحته سكنه أو ماواه نهارا .

للابوليس دائما حق استدعاء المراقب في أية مناسبة يراها .

شادة ٨ - يجوز للحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل أو جزء منه في سكنه أو المكان المعين لماواه إذا اقتضى ذلك عمله أو أى مسوغ آخر .

لؤلأمور القسم أو المركز الذى يكون المراقب مقيدا به أن يمنحه هذا الإعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما على أن يحظر بذلك الحافظ أو المدير الذى يكون له سلطة إبطال الإعفاء .

لوفى كل الأحوال يلغى الإعفاء إذا زالت أسبابه أو أصبح المراقب مشتبهيا في سلوكه .

شادة ٩ - شح عدم الإخلال بأحكام المادة الثانية يجوز للحافظ أو المدير أن يرخص للمراقب بناء على طلبه بتغيير محل إقامته بشرط انقضاء ستة أشهر على إقامته في محل المراقبة .

لويستطيع في نقل المراقب المرخص له بتغيير محل إقامته الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

شادة ١٠ - لوزير الداخلية أن يأمر كل مراقب في جهة غير محل الإقامة المعتادة أن يعود اليه ليقضى فيه مدة المراقبة الباقية . كما له أن يأمر بنقل كل مراقب من الجهة التي يقيم فيها الى جهة أخرى لكي يعفى بها مدة المراقبة الباقية إذا تبين أن في بقاءه في الجهة الأولى خطرا على الأمن .

(٧) الأمر المحلى (قنال) رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤١ بشأن وسائل الاطفاء في البواخر .
 (٨) الأمر المحلى (قنال) رقم ٩ لسنة ١٩٤٣ الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ بحظر اشغال نيران في معامل تكرير البترول .
 المادة ٢ - هلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
 صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

قاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية
 محمود ههيم القراشى .
 رئيس مجلس الوزراء
 محمود ههيم القراشى

ممن رقم ٤٦

هحن هلى شاهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

تقرر شهورات :

المادة ١ - ممنوع منعا باتا الاقتراب من جميع مستودعات الجيش المصرى والبريطانى أيا كان نوعها في أنحاء المملكة المصرية في دائرة قطرها مائتا مترا إلا بترخيص كتابى من المسؤولين عن هذه المستودعات .

المادة ٢ - هلى قوات لواء الحدود والبوليس الموجودين في مناطق هذه المستودعات ملاحظة تنفيذ عدم اقتراب الأهالى منها منعا لاحتكاك قوات الحراسة المصرية أو البريطانية بالجمهور ما
 القاهرة في ٥ يونيو سنة ١٩٤٠

هلى شاهر

ممن رقم ١٤٤

خاص بالأماكن المنوع الاقتراب منها

هحن حسين هلى باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية :

هلى الأمر رقم ٤٦ الخاص بالأماكن المنوع الاقتراب منها :

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ :

المادة ١٩ - ممنوع لكل مخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .
 المادة ٢٠ - هلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
 هلى أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه
 صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

قاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الداخلية
 محمود ههيم القراشى
 رئيس مجلس الوزراء
 محمود ههيم القراشى

مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٥
 باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشئون الأمن العام

هحن قاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
 هلى ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

هلى ما هوآت :

المادة ١ - يستمر العمل بالأحكام الواردة بالأوامر الآتى بيانها :
 (١) الأمر رقم ٤٦ الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٤٠ الخاص بحظر الاقتراب من مستودعات الجيش ومن معسكرات الاعتقال المعدل بالأمر ١٤٤ الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤١ على أن تكون العقوبة على مخالفة أحكامها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة لغاية ٢٠ جنيا أو إحدى هاتين العقوبتين .

(٢) الأمر رقم ١١٦ الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٤١ والخاص بحظر ارتداء أزياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية .

(٣) الأمر رقم ١٥٧ الصادر في ١٦ يولي سنة ١٩٤١ والخاص بأسرى الحرب .

(٤) الأمر رقم ٢٩٨ الصادر في ١٢ يولي سنة ١٩٤٣ بشأن اللاجئين .

(٥) الأمر رقم ٤١١ الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٤٣ والأمر المحلى (قنال) رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ الخاص بفرض قيود على الصيد أو التزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية .

(٦) الأمر رقم ٤١٢ الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٤٣ بشأن ايجاب بعض الاجراءات على مستغل الفنادق والبسيونات وما يماثلها .